الغانم استقبل عدداً من السفراء المعتمدين لدى البلاد

الغانم مستقبلاً السفير البحريني لدى البلاد

.. ومستقبلاً السفير المصري

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس عدداً من السفراء المعتمدين لدى البلاد. والتقى الغانم تباعا كلا على حدة سفير مملكة البحرين لدى دولة الكويت صلاح المالكي، وسفير جمهورية مصر العربية لدى دولة الكويت طارق القوني، وسفير جمهورية الهند لدى دولة الكويت سيبي جورج، وسفير مملكة بلجيكا لدى دولة الكويت بيت هيربوت، وسفير اليابان لدى دولة الكويت ماساتو تاكا أوكا، وسفير الاتحاد الأوروبي لدى دولة الكويت الدكتور كريستيان تودور.

أكد أن هناك مشكلة كبيرة في تطهير غرف العناية المركزة

الفضل يطالب «الصحة» بتفعيل بروتوكول التعقيم في جميع مستشفيات الدولة

أحمد الفضل

طالب النائب أحمد الفضل وزير الصحة د. باسل الصباح بالاهتمام بتعقيم الغرف في جميع مستشفيات الكويت، والاهتمام بأجهزة التنفس الصناعي وفق بروتوكول التعقيم، خاصة في مستشفيات جابر والأميري والعدان.

وأوضح الفضل في تصريح بمجلس الأمة امس أن هناك مشكلة كبيرة في تعقيم غرف العناية المركزة، مشيرًا إلى أن هناك مصابين يدخلون المستشفيات بـ(كورونا) ويخرجون منها مصابين بالتسمم وجراثيم أخرى تؤدي إلى الوفاة.

وقال إن هناك حالات كثيرة تعافت من كورونا لكنها توفيت لأسباب أخرى، ومن بينهم من أصيبوا بتسمم الدم بسبب التقاطهم جراثيم من داخل غرف العناية المركزة أدت إلى وفاتهم، وفقا لما أظهرته النتائج الحقيقية للوفاة بعد ٤٥ يومًا من دفنها، مشيرًا إلى امتلاكه معلومات عن عدد من الحالات بأسمائهم.

وأكد الفضل أن هناك فرقًا بين أن تكون هناك حالات توفيت نتيجة إصابتهم بمرض "كورونا" أو نتيجة أمراض أخرى مع إصابتهم بـ "كوفيد -١٩"، مضيفًا "أننا لا نكسر من عزم العاملين على الرعاية الصحية، إنما نشد من أزرهم ونقول لهم قواكم الله ونحن معكم".

انتهت من دراسة 54 اقتراحًا برغبة

«الشباب والرياضة» أنجزت تقرير «الاحتراف الرياضي»

جانب من اجتماع لجنة الشباب والرياضة البرلمانية

أنجزت لجنة الشباب والرياضة في اجتماعها أمس تقريرها بشأن قانون الاحتراف الرياضي، وانتهت من مناقشة 54 اقتراحًا برغبة مدرجة على جدول أعمالها.

وقال رئيس اللجنة النائب أحمد الفضل في تصريح بمجلس الأمة الفضل إن اللجنة انتهت اليوم "أمس" من المناقشة والتصويت على جميع الاقتراحات بقوانين والاقتراحات برغبة المدرجة على جدول أعمالها.

وأوضح أن اللجنة أنجزت اليوم "أمس" قانون الاحتراف الرياضي الذي كان مؤجلًا بسبب أزمة "كورونا"، متمنيًا أن يعرض في الجلسة القادمة، أو يرحل ويقدم متكاملا في المجلس المقبل لا سيما أنه يتضمن موافقة جميع الجهات الحكومية والهيئات الرياضية.

وقال الفضل إن اللجنة انتهت أيضا من مناقشة ٥٤ اقتراحًا برغبة وأحالتها إلى الحكومة، كما تم رفض مشروع القانون الذي كان عالقًا في اللجنة منذ ٢٠١٣ والخاص بمعالجة الوضع الرياضي حيث تم تجاوزه بقانون ٨٧/ ٢٠١٧ وسوف يعود للحكومة كما تم أيضا إعادة مشروع قانون ١٠٠ / ٢٠١٥ للحكومة.

وبين أنه خلال الفصل التشريعي الخامس عشر أنجزت اللجنة 4 قوانين مهمة من بينها قانون متكامل للرياضة الكويتية تم الموافقة عليها من المجلس وهي قانون ٨٧/ ٢٠١٧ والذي على أساسه تم رفع الإيقاف عن النشاط الرياضي بالكويت، وقانون الوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات وقانون اللجنة البارالمبية وقانون الاحتراف والاستثمار الرياضي، بينما تم تأجيل قانون الاحتراف الرياضي بسبب أزمة (كورونا) وتم الانتهاء منه اليوم "أمس".

وأضاف أن ما تبقى على جدول أعمال اللجنة هو شيء وحيد فقط وهو تكليف المجلس اللجنة التحقيق في موضوع التفرغ الرياضي لأنه كانت هناك مشكلة في السابق وملاحظات من ديوان المحاسبة.

وأشار إلى أن اللجنة اجتمعت مع هيئة الرياضة وتم الرد على النقطيتين المثارتين وهما منح التفرغ الرياضي لمن لا يستحق وعدم وجود نظام رقابي، وزيادة حالات التفرغ، مشيرًا إلى أنه تم إنجاز تقرير بما انتهت إليه اللجنة لكن بسبب أزمة (كورونا) لم يتم التصويت عليه وانتهت مدة التكليف لذلك لم تتمكن اللجنة من رفع التقرير رغم أنه جاهز، لتكون اللجنة قد انتهت من جميع ما لديها.

واستغرب الفضل بعض التقارير الصحفية التي تناولت أعمال اللجان حيث أظهرت بأن نسبة إنجاز بعضها ٤٪ ومنها صفر، مؤكدًا أن الإنجاز الحقيقي هو في النوع وليس بالعدد، موضحًا أنه "لو تم حساب إنجاز اللجنة بالعدد سيظهر أنه ضعيف لذا يجب إعادة النظر وعمل إحصائيات جديدة لأعمال اللجان".

وأشار الفضل إلى أن لجنة الشباب والرياضة كان جدول أعمالها يضم ٥٤ اقتراحًا برغبة بعضها مكرر ومتشابه وقد تكون عولجت بقوانين أخرى، بينما أنجزت 4 قوانين مهمة ساهمت في رفع الإيقاف عن الرياضة كما نظمت الوضع الرياضي خاصة نظام الاحتراف.

أكدت أن نسبة الإنجاز 100 %

«بيئة الأعمال» اختتمت أعمالها بالموافقة على عدد من الاقتراحات برغبة

يوسف الفضالة

وافقت لجنة تحسين بيئة الأعمال في اجتماعها الختامي أمس على عدد من الاقتراحات برغبة على ان ترفع تقريرها الختامي إلى مجلس الأمة لإدراجه على جدول الأعمال.

وقال رئيس اللجنة النائب يوسف الفضالة في تصريح بمجلس الأمة عقب الاجتماع إن اللجنة وافقت على عدد من الاقتراحات برغبة سبق مناقشتها في اجتماعات سابقة وتم التصويت عليها امس، مشيرا إلى ان جدول أعمال اللجنة في دور الانعقاد الرابع تم انجازه بالكامل.

وأضاف أن اللجنة رفضت اقتراحا بقانون بتعديل بعض احكام قانون 98/2013 الخاص بالصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأن التعديلات الواردة فيه سبق إدخالها على القانون والموافقة عليها في دور الانعقاد الثاني.

وأضاف الفضالة إن اللجنة انتهت من جدول الأعمال بالكامل وأنجزت عملها بنسبة 100 % ، وسترفع التقرير الختامي لها ليدرج على جدول أعمال مجلس الأمة.

واستغرب الفضالة ما نشر عن أن نسب انجاز اللجنة تصل الى صفر بينما أعمال اللجنة لاتزال قائمة مشيرا الى ان التقرير الختامي سيكون موجودا في الأمانة العامة لمجلس الأمة وفيه نسبه الإنجاز التي وصلت اليوم الى 100 % .

لإدراجها على جدول أعمال الجلسة القادمة

الدمخي يتقدم برسالة واردة بشأن تعديل النظام الانتخابي

عادل الدمخي

أعلن النائب د. عادل الدمخي أنه تقدم امس برسالة إلى رئيس مجلس الأمة لإدراجها على جدول أعمال الجلسة القادمة بشأن سحب الاقتراح بقانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة والذي قدم في 15 يناير 2017.

وأوضح الدمخي في تصريح صحافي بمجلس الأمة امس، أن هذا القانون قدمت عليه تعديلات كثيرة، الأمر الذي يظهر عدم رضا غالبية النواب عن نظام الصوت الواحد.

وبين الدمخي أن هذا الاقتراح قدمه مع النواب محمد هايف ومحمد المطير ونايف المرداس، لافتًا إلى أن الاقتراح يهدف إلى تعديل النظام الانتخابي ليصبح صوتين بدلًا من صوت واحد.

وذكر الدمخي أن المقترح عندما قدم كان يهدف إلى أن تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشحين اثنين في الدائرة المقيد بها ويعد التصويت باطلًا لأكثر من هذا العدد.

وأوضح الدمخي أنه تم اختيار آلية الرسالة الواردة، حيث إن اللجنة المختصة لم تلتزم برفع تقريرها عن الاقتراح المقدم منذ 15 يناير 2017، مضيفًا أن رئاسة المجلس لم تستجب لطلب عقد جلسة خاصة للاقتراحات المتعلقة بالانتخابات.

وأكد الدمخي أن هذا التعديل لم يكن هو الطموح، إلا أنه خطوة في الطريق لتغيير المشهد السياسي، ويراعي قرب موعد الانتخابات، واعدًا بتعديل جذري للنظام الانتخابي إذا وفقنا الله في المجلس القادم.

ولفت الدمخي إلى أنه قال في إحدى الجلسات الأخيرة إنه المطلوب من العهد الجديد السعي في تغيير السلطات الثلاث، مبينًا أن الشعب يتطلع إلى تغيير كبير، منوهًا أن التغيير الذي حدث في السلطة القضائية أفرح الناس، " فإذا صلح القضاء صلحت الدولة.

وطالب الدمخي بالمزيد من الإصلاحات في السلطة القضائية، لافتًا إلى أن السلطة التنفيذية مطلوب تغيير المشهد فيها بعدما ظهر من مفاسد خلال السنوات العشر السابقة ولا يمكن أن تكون مصدرًا للتغيير والإصلاح.

وبين أن " ما نقدمه اليوم من اقتراحات يساهم في عودة مجلس الأمة للأمة ويعبر عن إرادتها الحقيقية، منوهًا إلى أن تغيير المشهد في مجلس الأمة يستوجب تغيير آلية التصويت وفتح المجال للشعب الكويتي للتعبير الحقيقي عن إرادته".

وأكد أن عودة المجلس للأمة تعني عودة حماية المكتسبات الوطنية والحريات والسلطات والمؤسسات، وتعني الحفاظ على القيم والمبادئ والمال العام، ومواجهة الدولة العميقة ومحاسبة المفسدين وإنصاف المظلومين وتقوية الشرفاء في كل المؤسسات.

وأضاف " كما تعني عودة المجلس للأمة، إنجاز التشريعات المطلوبة ومراقبة بقية سلطات الدولة وتحقيق التنمية المطلوبة وتعني حماية الطبقات المحدودة والمتوسطة وحل المشكلات المزمنة كالقروض والبدون والتركيبة السكانية واختلالات الميزانية العامة للدولة.

وطالب الدمخي، احترامًا للأمة والدستور وحق الأعضاء، أن تعرض هذه الرسالة في الجلسة القادمة وأن يكون الحكم لممثلي الأمة ونواب الأمة.

الملا يطالب باقتصار «الضمان المالي» على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

دعا النائب د. بدر الملا الحكومة ورئيسة وأعضاء اللجنة المالية إلى مسايرة ما انتهى إليه المجلس في المداولة الأولى لمشروع قانون ضمان دعم البنوك المحلية للمتضررين من جائحة "كورونا" بحيث يقتصر على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقليص مقدار مخصص الضمان من ٣ مليارات دينار إلى المبلغ المناسب والذي يتراوح ما بين ٢٥٠ إلى ٥٠٠ مليون دينار". وقال الملا في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن مشروع قانون ضمان دعم البنوك المحلية للمتضررين من جائحة "كورونا" تم التصويت في الجلسة الماضية على حصر القانون في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكونهم الأطراف الضعيفة الذين يحتاجون ضمانًا لما سيقترضونه من البنوك، واستبعاد العملاء الآخرين.

وبين أن ما لفت نظره هو التصريح الصادر من اللجنة المالية بشأن التعديلات المقدمة وأن هناك توجهًا لإلغاء التسميات وإيجاد تسمية "المشاريع المتضررة" مما يعني أن مشروع القانون أعيد كما كان بل والأكثر من ذلك عدم وضع سقف للقروض التي يتم ضمانها.

ورأى الملا أن إشراك المشاريع الأخرى مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعني أن مشروع القانون سيتم رفضه في الجلسة القادمة.

وأضاف " أرجوكم لا تجعلوا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة شماعة لتمرير أي موضوع آخر، وليقتصر هذا القانون على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بل وأدعو لإدخال أصحاب المهن بهذا القانون وعدم إشراك مشاريع أخرى فيه لأن ذلك سيؤدي حتمًا وبشكل واضح وجلي إلى رفض القانون".

من جانب آخر، أعرب الملا عن تفاؤله بأن يكون للحكومة رأي مغاير من الاقتراح بقانون الذي تقدم به مع عدد من النواب لتنظيم التركيبة السكانية، وأن يم إقراره في المداولة الثانية ليكون إنجازًا يسجل لمجلس الأمة.

ونوه إلى أنه نقل الصورة خلال اجتماع لجنة الموارد البشرية أمس مع الوزراء والجهات الحكومية أمس بأن الاقتراح بقانون مرن جدًا ويمنح تفويضات للحكومة في اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنظيم التركيبة السكانية.

ولفت إلى أن سمو الأمير في الخطاب الذي وجهه للشعب الكويتي دعا إلى ما يؤدي لسلامة تنظيم التركيبة السكانية، مما يؤكد ضرورة الاهتمام بهذا القانون.